

دور التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الأداء وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة تحليلية للقوائم المالية لشركة كوندور الكترونيك -

The Role of Financial Statement Analysis in Performance Evaluation and Financial Position Assessment of a Company an analytical study of CONDOR electronics company -

طبيب أسامة*¹

¹جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريج (الجزائر)، oussama.tebib@univ-bba.dz

مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة LEZINRU

تاريخ النشر: 2025 /12/28

تاريخ القبول: 2025 /12/08

تاريخ الاستلام: 2025 /12/04

ملخص:

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى فعالية تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مع التركيز على دورها في تحديد وتقييم نقاط القوة والضعف الكامنة ضمن الهيكل المالي، كما هدفت إلى تحقيق فهم دقيق وشامل للوضع المالي للمؤسسة، من خلال كشف مواطن القوة التي ينبغي استثمارها وتعريف العوامل الضعيفة التي تتطلب تدخلا تصحيحيا، وتعكس هذه العملية تعزيز مبدأ الوكالة في إدارة المؤسسات.

أظهرت النتائج أن أدوات التحليل المالي ساعدت في تقييم المركز المالي للشركة بدقة وتشخيص وضعيتها المالية، حيث أظهرت النتائج وجود توازن مالي نسبي رغم صعوبات إدارة السيولة، كما بينت الدراسة تدنيا في الربحية وكفاءة النشاط مما يستدعي تعزيز الرقابة على الأداء وتحسين سياسات التسيير لرفع الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء، القوائم المالية

ترميز JEL : L25 , M41 , M40

Abstract:

This study aimed to explore the effectiveness of applying financial analysis tools in evaluating corporate performance, with a particular focus on their role in identifying and assessing the strengths and weaknesses inherent within the financial structure. It also sought to achieve a precise and comprehensive understanding of the company's financial situation by highlighting areas of strength that should be leveraged and identifying weak points that require corrective action. This process reflects the reinforcement of the agency principle in corporate management.

The results indicated that financial analysis tools assisted in accurately assessing the financial position, with a relative financial balance despite liquidity management challenges. The study also revealed low profitability and operational efficiency, highlighting the need to strengthen performance monitoring and improve management policies to enhance financial performance.

Keywords: Financial Analysis, Performance Evaluation, Financial Statements

JEL Classification Codes: M40, M41, L25

1. مقدمة:

يرتبط نشوء التحليل المالي بمفهومه المعاصر ارتباطا وثيقا بالسياق التاريخي لأزمة الكساد الكبير لعام 1929 التي مثلت منعطفًا حاسمًا في مسار الاقتصاد الرأسمالي، حيث بدأت بوادرها في الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تتسع لتشمل معظم الاقتصاديات العالمية، هذه الأزمة لم تقتصر تداعياتها على الانكماش الاقتصادي الحاد فحسب بل كشفت أيضا عن هشاشة الأنظمة الرقابية داخل المؤسسات حيث برزت ممارسات محاسبية تضليلية عرفت لاحقا بالمحاسبة الإبداعية، مارسها بعض الإدارات لتحقيق مصالح خاصة على حساب الشفافية والمصدقية، وقد ساهمت هذه الانحرافات في تفاقم الخسائر التي لحقت بالمستثمرين والمقرضين ما استدعى تدخلا تشريعيًا صارما من قبل السلطات التنظيمية تمثل أساسا في فرض إلزامية الإفصاح المالي ومن رحم هذه التطورات ظهرت الحاجة إلى وظيفة التحليل المالي كآلية ضرورية لفهم الوضعيات المالية للمؤسسات وتشخيصها، ومنذ ذلك الحين أضحت التحليل المالي يشكل ركيزة أساسية لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وعلى رأسهم المؤسسات المالية، باعتباره أداة تحليلية توفر معطيات كمية ونوعية تساعد في ترشيد القرارات ذات الصبغة المالية والاستثمارية.

في الوقت الحالي لم يعد التحليل المالي مقتصرًا على تقييم الأداء المالي فحسب، بل أصبح أداة إستراتيجية لتعزيز كفاءة المؤسسة تنافسياتها، ومع تعاظم أهمية تحقيق النمو المستدام والربحية برزت الحاجة إلى أدوات تحليل مالي متطورة لتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة، وتحليل المخاطر المالية، واتخاذ قرارات رشيدة مبنية على بيانات دقيقة.

• إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي:

كيف تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم أداء الشركة وتشخيص وضعيتها المالية انطلاقًا من قوائمها المحاسبية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يساهم التحليل المالي في تقييم أداء الشركة انطلاقًا من قوائمها المالية؟
- كيف يمكن للتحليل المالي تصحيح الوضع المالي للشركة وضمان توافق أهداف الملاك والمديرين؟
- كيف تساهم أدوات التحليل المالي في إعطاء صورة دقيقة عن الوضعية المالية لشركة كوندور؟

• فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تعد النسب والمؤشرات المالية من بين أبرز الآليات التحليلية التي يعتمد عليها التحليل المالي، نظراً لقدرتها على توفير قراءة كمية دقيقة لمختلف الجوانب المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسة؛
 - التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك باستخدام أساليب وتقنيات كلاسيكية وحديثة حسب الحاجة؛
 - تساهم أدوات التحليل المالي في تحسين نمو وربحية المؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة و تهميها ونقاط الضعف والعمل على تصحيحها.
- أهداف البحث:

- التعرف على الأدوات المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية.
- تقييم قدرة المؤسسة على التحكم في أدائها المالي من خلال التحليل المالي وتطبيق مبادئ نظرية الوكالة.
- دراسة الأداء المالي لشركة الإلكترونيات محل البحث وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
- إبراز دور التحليل المالي في الرقابة المالية ودعم اتخاذ القرارات بما يضمن توافق مصالح الملاك والمديرين.

● أهمية البحث:

- تسليط الضوء على التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف.
- دعم الرقابة المالية وتعزيز توافق أهداف الملاك والمديرين.
- توفير قاعدة لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وتقليل المخاطر المالية.
- قياس كفاءة النشاط وربحية المؤسسة وتحسين الأداء المالي.
- إثراء الدراسات الأكاديمية والتطبيقية في التحليل المالي للشركات الجزائرية

● منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف جميع المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة من التحليل المالي والرقابة المالية باستخدام أدواته، إضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال الاطلاع على الوثائق المحاسبية لشركة كوندور القيام بدراسة تطبيقية بإسقاط مختلف الأدوات التحليلية على القوائم المالية للشركة للفترة الزمنية 2022/2023 بغية تحليل الوضعية المالية لها.

• الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة نذكر منها مايلي:

- دراسة: منير عواوي بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"; أطروحة دكتوراه، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة الجزائر3، السنة الدراسية 2019\2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي من خلال التعرف على مختلف أساليبه وأدواته وكذا النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي، إلى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها إسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية لمؤسسة اقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلال المالي التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

- دراسة: سحنون أمال بعنوان "دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"; مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد14، العدد01، السنة2021.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بدراسة ميدانية على مؤسسة "حضرته" حليب بالمسيلة، بغرض إسقاط إشكالية الدراسة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أدوات التحليل المالي لها دور كبير في قياس الأداء المالي باعتبارها كأحدى أدوات الرقابة المالية، وذلك لكشف نقاط القوة والضعف وأسبابها وإعطاء حكم على وضعيتها من خلال ممارسة نشاطها، فتعتبر أدوات التحليل المالي أداة رئيسية وضرورية لقياس وتقويم الأداء المالي داخل المؤسسة.

تتمحور فجوة البحث بالمقارنة مع البحوث السابقة في كونها تتناول نسبا مالية محددة ودراسة التوازن المالي من خلال مؤشرات النظرية إضافة إلى طبيعة الشركة محل الدراسة باعتبارها من أكبر الشركات على المستوى الوطني في مجال صناعة الأجهزة الالكترونية.

2.التأصيل النظري:

1.2 مفاهيم حول التحليل المالي:

1.1.2 تعريف التحليل المالي: يعرف التحليل المالي على أنه عملية منهجية تهدف إلى تحويل البيانات الرقمية المستخرجة من القوائم والتقارير المالية إلى مؤشرات كمية ونسب مئوية ذات دلالة، وتستخلص من خلالها علاقات مترابطة بين مختلف عناصر الوضعية المالية ما يسمح بتوليد مجموعة من المؤشرات التحليلية التي تُسهم في دعم

عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وتعد هذه العملية أداة إستراتيجية تسهم في تحسين الأداء العام للمؤسسة، من خلال تمكينها من تقييم نتائجها المالية وتوجيه مواردها نحو تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية. (عوادي، 2020) ويعرف أيضاً: " التحليل المالي هو إطاراً لتشخيص وتقييم الحالة المالية للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية ماضية، حيث يمكن من استشراف الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسات المالية المعتمدة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، ويتم تنفيذ هذه العملية باستخدام مجموعة متقدمة من الأدوات والمنهجيات التحليلية المتنوعة التي تتلاءم مع طبيعة الأهداف الإستراتيجية والمالية المنشودة وباعتباره ركيزة محورية يعتمد عليه المدير المالي كمرجعية أساسية لتصميم وصياغة البرامج والخطط المالية المستقبلية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الاستفادة المالية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في بيئتها الاقتصادية." (لسلوس، 2012)

2.1.2- أهمية التحليل المالي:

تنبع الأهمية الإستراتيجية للتحليل المالي من دوره الحيوي في تعزيز دقة وموضوعية عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لكافة الفئات المتنوعة من مستخدمي القوائم المالية، فهذه القرارات التي تبني على أساس البيانات التفصيلية والمعلومات الكمية والنوعية المستخرجة من القوائم المالية تتطلب توفر معطيات دقيقة وذات صلة تمكن صانعي القرار من تقييم الوضع المالي بعمق، ومن هنا يشكل التحليل المالي أداة مركزية ورئيسية تسهم في توجيه القرارات باتجاه تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتقليل درجة عدم اليقين، وذلك من خلال تقديم رؤى تفسيرية متعمقة تدعم اتخاذ خيارات مستنيرة ومدروسة ضمن بيئة الأعمال المعقدة والمتغيرة. إن الأغراض التي يخدمها التحليل المالي تكسبه أهمية بالغة لدى الأطراف التي تستخدم المعلومات التي يقدمها لهم، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تظهر في النقاط التالية: (الخلايلة، 2014)

- يساهم التحليل المالي في تقليص الجهد والوقت والتكاليف المرتبطة بصنع القرار المالي والإداري من خلال تحسين جودة القرارات المتخذة وتقليل مخاطر اتخاذ قرارات غير رشيدة، كما يوفر للمستثمرين والدائنين أدوات تحليلية لتقييم القيمة المتوقعة للاستثمار ودرجة التأكد من تحقيق العوائد مع فهم أفضل لاتجاهات الأسعار السوقية المستقبلية ومدى توافقها مع القيمة الحقيقية للاستثمار.
- يعزز التحليل المالي مستويات الثقة المؤسسية داخليا وخارجيا من خلال ربط الأداء المالي بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ملائمة ومستقرة، كما تنعكس في تقارير الإنجاز وقوائم التدفقات النقدية وتقديراتها من حيث القيمة والتوقيت واحتمالات التحقق.
- تقليل الفاقد والعامد والمهدر والعاطل والضائع إلى أدنى درجة ممكنة من خلال المتابعة الحثيثة والدقيقة لتطورات الإنتاج والتسويق ومن ثم القيام بالآتي: (باصور، 2018)
 - تقديم التحذيرات مبكراً من أي أخطار قد تهدد المؤسسة، ومعالجة أوجه القصور والانحراف مبكراً قبل أن تحدث أو من قبل أن تستفحل ومن ثم وقاية المؤسسة من الأخطار الجسيمة التي تهددها باستمرار.
 - تحقيق اليقظة الدائمة والإحاطة الفورية بتطورات عملية التشغيل والتسويق في المؤسسة والإبلاغ عن المستجدات والمتغيرات التي ترصدها عملية التحليل المالي الذكية.

- تتبع الأحداث والإحداثيات الموجودة ومعرفة تأثيراتها الإيجابية والسلبية، ومعدل نموها، وقياس حجم تطورها واتجاهات هذا التطور.
- تحقيق الإحاطة والمعرفة الفورية لمتخذ القرار من خلال تقديم المعلومات الصادقة، الواضحة والحديثة والمنظمة، والمناسبة للعرض، وسهلة الاستيعاب والفهم ومتابعة قرارات متخذ القرار لتتأكد من سلامتها وكذا فعاليتها واتساقها وعدم تعارضها.
- ✓ تحقيق الفعالية الديناميكية لاقتناص الفرص الاستثمارية التي تلوح في الأفق أو تظهر من خلال التحليل المالي . (بن الدين، 2022)
- ✓ تعتمد الجهات المختصة في البنوك التجارية على التحليل المالي كأداة تقييم أساسية عند منح التسهيلات الائتمانية للعملاء، حيث يمكنها من قياس القدرة الفعلية لهؤلاء العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية الناتجة عن مختلف أشكال التسهيلات المصرفية، مما يعزز من دقة قرار الإقراض ويقلل من المخاطر المرتبطة به.
- ✓ يلعب التحليل المالي دورا حيويا في تقييم الأداء المالي التاريخي للمؤسسة إلى جانب كونه أداة أساسية في دعم عمليات التخطيط الاستراتيجي المستقبلي لمختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يساهم في تطبيق آليات رقابية صارمة على حالات عدم اليقين مما يعزز القدرة على ضبط الانحرافات المحتملة وحماية الكيان الاقتصادي من المخاطر المالية غير المتوقعة.
- ✓ كما يعتبر التحليل المالي أيضا مهما كون أنه :
- ✓ تساهم النسب المالية والإحصائية إلى جانب البيانات والمعلومات المستمدة منها في تعزيز فهم مدقق الحسابات للاتجاهات والتقلبات المالية، مما يرسخ مكانة التحليل المالي كأداة محورية وفعالة في رفع كفاءة عمليات التدقيق وضمان دقة تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ يمكن للتحليل المالي عبر استنتاجاته المستخلصة أن يساهم في التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة لمخاطر الفشل المالي، وما قد يترتب على ذلك من حالات الإفلاس والتصفية.

3.1.2 مراحل التحليل المالي:

إن للقيام بعملية التحليل المالي للقوائم المالية خطوات منهجية من شأنها الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية تسمح وتحقيق الهدف المرجو منها نذكرها فيما يلي: (بن ساسي، 2020)

- مرحلة التصنيف: في المرحلة التمهيدية للتصنيف، يخطط المحلل المالي في عملية تنظيم وتحليل أولي تشمل تصنيف الأرقام والبيانات المالية المتضمنة في القوائم المالية على امتداد عدة فترات محاسبية متعاقبة، ويتم في هذه العملية تفكيك البيانات إلى مكونين رئيسيين، هما الأصول والخصوم، مع إعادة هيكلتها ضمن فئات ومجموعات متجانسة ومتسقة مما يساهم في تيسير المعالجة التحليلية المتقدمة، هذا التصنيف المنهجي يمكن المحلل من بناء قاعدة صلبة تسمح باستكشاف الاتجاهات والارتباطات المالية بعمق وموضوعية عالية.

- تحديد هدف التحليل بدقة: تشكل مرحلة تحديد هدف التحليل المالي بدقة خطوة جوهرية لا غنى عنها حيث يجب على المحلل المالي تحديد الغاية المرجوة بوضوح مع تقييم مدى أهميتها وتأثيرها المحتمل، و يجدر بالذكر أن أهداف التحليل المالي تختلف باختلاف فئات مستخدميها مما يجعل الدقة في تحديد الهدف شرطاً أساسياً لنجاح العملية التحليلية وتحقيق نتائج ذات قيمة عملية.
- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: تتمثل المرحلة الثانية في تحديد الإطار الزمني للتحليل المالي، حيث يحدد بدقة مدى الفترة التي ستشمل في الدراسة التحليلية وذلك بتعيين عدد السنوات أو الفترات المالية التي ستجرى عليها عملية التحليل بهدف ضمان شمولية ودقة النتائج المستخلصة.
- مرحلة المقارنة: ينطلق التحليل المالي في هذه المرحلة من هدف رئيسي يتمثل في الكشف المتعمق عن العلاقات البنوية والوظيفية القائمة بين مكونات الأصول والخصوم ومركز المالية، مع بذل جهد منهجي لتحليل وتفسير الأسباب والعوامل الكامنة التي تفسر وجود هذه الروابط وتأثيرها على الوضع المالي العام للمؤسسة.
- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تنوع أساليب التحليل المالي المتاحة للمحلل وتشمل استخدام النسب المالية، الأساليب الاقتصادية، وغيرها من المناهج التحليلية، وفي هذه المرحلة يطلب من المحلل المالي تقييم هذه البدائل واختيار الأسلوب الأنسب بما يتوافق مع طبيعة البيانات والأهداف التحليلية المرجوة. (بلهادف و نبق، جانفي 2025)
- إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم وأسلوب التحليل المختار: تشكل إعادة تبويب القوائم المالية مرحلة تمهيدية محورية تهدف إلى تكييف عرض البيانات المالية بما يتماشى مع أسلوب التحليل المعتمد، وذلك بغرض تسهيل عملية القراءة والتفسير، وتستند فعالية هذه العملية بدرجة كبيرة إلى خبرة المحلل المالي ومدى إلمامه بالهيكل المالي للمؤسسة مما يمكنه من إعادة ترتيب المعلومات بشكل يعزز الدقة والوضوح ويضمن بساطة المعالجة التحليلية دون الإخلال بالمعطيات الأساسية.
- مرحلة الاستنتاج: عقب مرحلتي التصنيف والمقارنة يتولى المحلل المالي تحليل الأسباب الكامنة وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة مع تقديم توصيات تستند إلى نتائج التحليل.
- التوصل إلى الاستنتاجات: يعد الوصول إلى الاستنتاجات مرحلة حاسمة يعبر فيها المحلل المالي عن رأي مهني محايد، يركز على أقصى درجات الموضوعية والتجرد من التأثيرات الذاتية.
- كتابة التقرير: تمثل صياغة التقرير الأداة الأساسية لنقل مخرجات التحليل المالي متضمنة التوصيات الملائمة التي تنسجم مع النتائج المستخلصة.

3. الدراسة التطبيقية (تحليل القوائم المالية لشركة كوندور)

بعدما تطرقنا في الجانب النظري للتحليل المالي فإننا في هذا المبحث سنتطرق إلى الجانب التطبيقي لأدوات التحليل المالي ودورها في كشف مواطن القوة والضعف في المجمع اعتمادا على ما توفر من القوائم المالية له.

1.3 التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

- حساب رأس المال العامل الإجمالي "FRNG": من القوائم المالية للمجمع يمكن حساب مؤشر رأس المال العامل كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1): حساب رأس المال العامل بطريقتين FRNG

النتيجة		العلاقة	المؤشر
2023	2022		
14 359 172 837	15 815 889 471	FRNG=(الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية)-(الأصول الغير جارية)	رأس المال العامل من أعلى الميزانية
14 359 172 837	15 815 889 471	FRNG=(الأصول الجارية- الخصوم الجارية)	رأس المال العامل من أسفل الميزانية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم(02-01)

- التعليق:

يمثل رأس المال العامل الإجمالي (FRNG) أحد أهم المؤشرات المالية التي تعكس قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الجارية من الموارد طويلة الأجل، وتشير نتائج الحساب إلى أن مؤسسة كوندور حققت FRNG موجبا خلال سنتي الدراسة، وهو ما يدل مبدئيا على وجود فائض تمويلي بعد تغطية الأصول الثابتة.

في سنة 2022: بلغ FRNG قيمة إيجابية تقدر بحوالي 8.15 مليار دج، مما يدل على أن المؤسسة تمتلك هامش أمان مالي يمكنها من تمويل جزء من دورة استغلالها من الموارد المستقرة دون الحاجة الملحة للتمويل الخارجي قصير الأجل.

أما في سنة 2023: فقد انخفض FRNG إلى حوالي 14.3 مليار دج، وهو تراجع طفيف مقارنة بالسنة السابقة، لكنه لا يزال يعكس وضعية تمويل إيجابية، هذا الانخفاض قد يرجع إلى تزايد في الأصول الثابتة أو انخفاض في الأموال الخاصة أو الديون طويلة الأجل، مما يستدعي المتابعة والتدقيق في أسباب هذا التراجع.

تحليل إجمالي للسنتين: رغم تسجيل FRNG موجب في كلتا السنتين، ما يدل على توازن هيكلي في تمويل الأصول الثابتة وتوفر فائض لتمويل جزء من الأصول المتداولة، إلا أن تراجع قيمته في سنة 2023 يعد مؤشرا ينبغي متابعته

عن كثب، استمرار هذا التراجع مستقبلاً قد يعرض المؤسسة إلى ضغط مالي في حالة ارتفاع مفاجئ في الاحتياجات التمويلية، مما يبرز أهمية الحفاظ على FRNG في مستوى كاف لدعم الاستقرار المالي العام.

- احتياج رأس المال العامل "BFR"

الجدول رقم (2): حساب احتياج رأس المال العامل BFR

النتيجة		العلاقة	المؤشر
2023	2022		
22 153 558 365	27 205 567 129	BFR = (الأصول الجارية - أموال الخزينة) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية)	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم (01-02)

التعليق:

تظهر نتائج احتياج رأس المال العامل (BFR) خلال سنتي 2022 و 2023 بقاءه في مستوى موجب، مما يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لتغطية متطلبات دورة الاستغلال.

ففي سنة 2022، بلغ احتياج رأس المال العامل حوالي 2.72 مليار دج، وهي قيمة مرتفعة نسبياً تعكس اختلالاً في التوازن المالي القصير الأجل، ناتجاً عن تزايد الأصول الجارية (كالدعم المدينة والمخزونات) مقارنة بالخصوم الجارية، هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل دورة الاستغلال من مواردها الذاتية، ما يحتم اللجوء إلى القروض أو التسهيلات البنكية.

أما في سنة 2023، فقد انخفض BFR إلى ما يقارب 2.21 مليار دج، وهو ما يمثل تحسناً ملحوظاً في إدارة رأس المال العامل، ويعكس مجهوداً في ترشيد الأصول المتداولة أو تحسين شروط الدفع، غير أن هذا التحسن لا يعني تحقيق توازن مالي تام، إذ لا تزال المؤسسة في وضع احتياج مالي يعرقل استقلاليتها التمويلية.

مقارنة بين السنتين، يلاحظ اتجاه المؤسسة نحو تحسين نسبي في إدارة دورة التشغيل، إلا أن استمرار BFR في مستوى موجب يتطلب اتخاذ إجراءات إستراتيجية لتقليصه، سواء من خلال تعزيز الهيكل المالي الذاتي، أو تحسين فعالية تحصيل المستحقات وتسديد الالتزامات، أو تقليص المخزون غير المنتج، ويعد هذا ضرورياً لضمان السيولة وتخفيف التبعية للتمويل الخارجي، وبالتالي تعزيز استقرار المؤسسة المالي على المدى القصير والمتوسط.

- الخزينة الصافية TN :

الجدول رقم(3): حساب الخزينة الصافية TN

النتيجة		العلاقة	المؤشر
2023	2022		
(7 943 385 528)	(11 389 677 658)	TN = (رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل)	الخزينة الصافية TN
(7 943 385 528)	(11 389 677 658)	TN = (أموال الخزينة - المساهمات البنكية الجارية)	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم(02-01)

التعليق:

عند تحليل الخزينة الصافية (TN) لمؤسسة كوندور خلال السنتين 2022 و2023، نلاحظ ما يلي:

سنة 2022: بلغت الخزينة الصافية قيمة سالبة تقدر بـ(11,389,677,658 دج)، وهو ما يدل على وجود عجز كبير في تغطية الاحتياجات المالية الجارية من الموارد الذاتية المتاحة. هذا العجز يعكس ضغطا ماليا واضحا، ويشير إلى أن المؤسسة واجهت صعوبات في تمويل نشاطها التشغيلي أو الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

سنة 2023: على الرغم من بقاء الخزينة الصافية في وضع سلبي، إلا أن العجز قد تقلص ليصل إلى (7,794,385,528 دج)، وهو ما يعد تطورا نسبيا مقارنة بالسنة السابقة. يمكن تفسير هذا التحسن بتراجع في الاحتياجات التمويلية أو بتحسين نسبي في التدفقات النقدية الداخلة، مما خفف من حدة العجز دون أن يخرج المؤسسة من الوضع المالي غير المستقر.

مقارنة بين السنتين: تشير المقارنة بين سنتي 2022 و2023 إلى تحسن نسبي في الوضعية المالية للمؤسسة، إلا أن استمرار الخزينة الصافية بالسالب في كلتا السنتين يعكس هشاشة التوازن المالي وضعف قدرة المؤسسة على تمويل نفسها ذاتيا، هذا الوضع يتطلب اتخاذ تدابير تصحيحية على مستوى التسيير المالي، مثل ترشيد النفقات، تحسين التحصيل و المفاوضة في الالتزامات أو إعادة هيكلة مصادر التمويل، وذلك من أجل تحقيق توازن مالي أكثر استقرارا واستدامة في المستقبل.

2.3 التحليل باستخدام النسب المالية:

- حساب نسب السيولة:

الجدول رقم(4): حساب نسب السيولة

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
1.5832	1.5702	الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية	نسبة التداول (السيولة العامة)
0.8562	0.7546	الأصول جارية- المخزون ÷ خصوم جارية	نسبة السيولة المختصرة (السريعة)
0.1229	0.0529	القيم الجاهزة ÷ الخصوم الجارية	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم(01-02)

التعليق:

- نسبة التداول (السيولة العامة):

تحليل 2022(1.5702): النسبة تشير إلى أن الشركة تمتلك أصولاً جارية تغطي خصومها الجارية بمعدل 1.57 مرة، وبالتالي هناك دلالة إيجابية هذا يشير إلى سيولة جيدة نسبياً ويظهر قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

تحليل 2023(1.5832): تحسنت النسبة قليلاً عن السنة السابقة، ما يعكس تحسناً طفيفاً في الأصول الجارية أو تقليصاً للخصوم الجارية، وبالتالي هناك دلالة إيجابية مستمرة الشركة حافظت على قدرتها على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل، بل وحسنتها.

- نسبة السيولة السريعة :

تحليل 2022(0.7546): بإزالة المخزون من الأصول الجارية، تنخفض القدرة إلى 0.75 فقط، هذا يعني أن الشركة تعتمد بدرجة ملحوظة على المخزون لتغطية التزاماتها، وهو ما قد يثير القلق إذا كان المخزون غير سريع الدوران.

تحليل 2023(0.8562): تحسنت النسبة قليلاً عن السنة السابقة، ما يعكس تحسناً طفيفاً في الأصول الجارية أو تقليصاً للخصوم الجارية، دلالة إيجابية مستمرة الشركة حافظت على قدرتها على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل، بل وحسنتها.

- نسبة السيولة الفورية:

تحليل 2022(0.0529): السيولة النقدية الفعلية تمثل فقط 5.3% من الخصوم الجارية وبالتالي دلالة سلبية تظهر ضعفا كبيرا في النقد المتاح فورا، ما قد يعرض الشركة لضغوط مالية في حال الحاجة المفاجئة للسيولة.

تحليل 2023(0.1229):النسبة تضاعفت تقريبا، لكنها لا تزال منخفضة وبالتالي دلالة تحسينية محدودة رغم التحسن، فإن الشركة ما زالت تحتفظ بنسبة قليلة من النقد مقابل التزاماتها، ما يظهر تحسنا نسبيا لكن دون الوصول إلى مستوى مطمئن.

حساب نسب النشاط:

الجدول رقم(5): حساب نسب النشاط

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
3.729	1.609	رقم الأعمال ÷ (الزبائن + أوراق القبض)	معدل دوران الحسابات المدينة
97	224	360 ÷ معدل دوران الحسابات المدينة	مدة التحصيل من الزبائن
1.8487	3.669	المشتريات ÷ (موردو المخزونات + أوراق الدفع)	معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين)
195	98	360 ÷ معدل دوران الموردين	مدة تسديد الموردين
0.7639	0.3568	رقم الأعمال ÷ إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1.4580	0.7195	رقم الأعمال ÷ الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
1.6930	0.7077	رقم الأعمال ÷ الأصول المتداولة	معدل دوران الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق من طرف المؤسسة الملحق رقم(03-02-01)

التعليق:

- معدل دوران الحسابات المدينة

سنة 2022: 1.609 مرة، يشير إلى ضعف في كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها من الزبائن، إذ تقوم بتحصيل ذممها المدينة أقل من مرتين خلال السنة، مما يؤثر سلبًا على السيولة.

سنة 2023: 3.729 مرة، تحسن واضح مقارنة بسنة 2022، حيث يدل هذا على تسريع وتيرة التحصيل من الزبائن، وزيادة الكفاءة في إدارة الحسابات المدينة.

المقارنة: هناك تطور إيجابي كبير في هذا المعدل، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في إدارة الذمم المدينة وتحقيق سيولة أفضل.

- مدة التحصيل من الزبائن

سنة 2022: 224 يوماً مدة طويلة جداً، توضح أن المؤسسة كانت تتأخر كثيراً في تحصيل مستحقاتها من العملاء، مما قد يعرضها لمخاطر سيولة.

سنة 2023: 97 يوماً مدة أقل بكثير، تشير إلى تطور كبير في كفاءة التحصيل وزيادة فعالية نظام الائتمان والتحصيل في المؤسسة.

المقارنة: تراجع المدة بأكثر من النصف يعتبر مؤشراً إيجابياً يدل على تحسن في إدارة الذمم التجارية والسيولة النقدية.

- معدل دوران الحسابات الدائنة

سنة 2022: 3.669 مرة، يعكس وتيرة معتدلة في تسديد المؤسسة لالتزاماتها تجاه الموردين، ويدل على انضباط في إدارة الحسابات الدائنة.

سنة 2023: 1.8487 مرة، تراجع في المعدل، مما يشير إلى تباطؤ في سداد الالتزامات، وقد يكون مؤشراً على إدارة نقدية حذرة أو ضائقة سيولة.

المقارنة: انخفاض هذا المعدل يظهر أن المؤسسة أصبحت تعتمد أكثر على الموردين في تمويل نشاطها، ما قد ينعكس سلباً على علاقتها بهم.

- مدة تسديد الموردين

سنة 2022: 98 يوم تعني أن المؤسسة تسدد التزاماتها خلال فترة متوسطة، تعتبر مقبولة نسبياً.

سنة 2023: 195 يوم تضاعفت المدة تقريباً، مما يشير إلى تأجيل ملحوظ في تسديد الديون، وقد يكون ذلك نتيجة لضغوط مالية أو إستراتيجية لتأجيل الدفع.

المقارنة: هذا التغير الكبير يعكس تحولاً في سياسة الدفع، وهو أمر يجب مراقبته لأنه قد يؤثر على ثقة الموردين.

- معدل دوران إجمالي الأصول

سنة 2022: 0.3568 مرة معدل منخفض، يدل على ضعف كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لتوليد رقم أعمال.

سنة 2023: 0.7639 مرة تحسن واضح، يشير إلى إدارة أفضل للأصول في تحقيق المبيعات.

المقارنة: التحسن في المعدل يدل على استخدام أكثر كفاءة للأصول، مما قد يكون نتيجة لتحسينات تشغيلية أو زيادة في المبيعات.

- معدل دوران الأصول الثابتة

سنة 2022: 0.7195 مرة يدل على أن الأصول الثابتة لا تستغل بكفاءة عالية، حيث تولد رقم أعمال محدود نسبياً.

سنة 2023: 1.4580 مرة تضاعف المعدل، وهو مؤشر ممتاز على زيادة إنتاجية الأصول الثابتة.

المقارنة: التحسن يعكس توسعاً في الاستخدام الفعال للأصول الثابتة، سواء من حيث تشغيلها أو رفع مردوديتها.

- معدل دوران الأصول المتداولة

سنة 2022: 0.7077 مرة يوضح بطء في استغلال الأصول المتداولة لتحقيق الإيرادات، وقد يشير إلى تراكم مخزون أو ذمم غير فعالة.

سنة 2023: 1.6930 مرة تحسن كبير، يدل على كفاءة أعلى في استخدام الأصول المتداولة (مثل المخزون، الحسابات المدينة، والنقد)

المقارنة: الارتفاع الكبير يعكس تحسناً ملحوظاً في إدارة الأصول المتداولة وتحقيق الاستفادة منها في النشاط التشغيلي.

- حساب نسب الهيكل المالي

الجدول رقم(6): حساب نسب الهيكل المالي

النسبة %	العلاقة	البيان
2023	2022	
1.317	1.369	نسبة التمويل الدائم
0.994	0.999	نسبة التمويل الخاص
3.081	2.703	نسبة الاستقلالية المالية
0.173	0.183	نسبة التمويل الخارجي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم(02-01)

التعليق:

- تحليل نسبة التمويل الدائم:

سنة 2022: النسبة = 1.369 تعني هذه النسبة أن رأس المال الدائم يغطي 136.9% من الأصول الثابتة، وهو ما يشير إلى أن المؤسسة لا تكتفي فقط بتمويل أصولها الثابتة من الموارد الطويلة الأجل، بل يتبقى لها فائض يستخدم على الأرجح في تمويل جزء من الأصول المتداولة، هذا يعكس سياسة مالية حذرة ومستقرة، إذ أن الاعتماد على تمويل طويل الأجل يقلل من المخاطر المرتبطة بالسداد الفوري ويحسن استقرار التمويل.

سنة 2023: النسبة = 1.317 رغم انخفاض النسبة مقارنة بالسنة السابقة، إلا أنها لا تزال تفوق 1، ما يدل على أن المؤسسة لا زالت تملك تغطية كافية لأصولها الثابتة من التمويل طويل الأجل.

الانخفاض الطفيف قد يعكس واحداً من احتمالين:

- إما زيادة في الأصول الثابتة دون زيادة موازية في رأس المال الدائم.

- أو تقليص في مصادر التمويل الطويلة الأجل.

وفي الحالتين، لا يشير هذا التراجع البسيط إلى خطر مالي كبير، لكنه يتطلب مراقبة مستقبلية لضمان عدم استمرار التراجع بما يعرض المؤسسة لمخاطر تمويلية محتملة.

مقارنة بين السنتين: يظهر أن المؤسسة خلال 2022 و 2023 تبنت سياسة تمويل محافظة، حيث تجاوزت النسبة حاجز 1 في كلا العامين، ورغم التراجع من 1.369 إلى 1.317، فإن النسبة تظل إيجابية وتعكس استقلالية مالية جيدة، كما تدل على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها دون الحاجة إلى تمويل قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل، وهو أمر إيجابي في التحليل المالي.

- نسبة التمويل الخاص:

سنة 2022: النسبة = 0.999 تظهر النسبة أن المؤسسة اعتمدت تقريباً بشكل كامل على أموالها الخاصة في تمويل الأصول الثابتة. هذه النسبة المرتفعة جداً تدل على قوة مركز المؤسسة المالي واستقلاليتها العالية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالديون ويعكس سياسة تمويل محافظة ومستقرة.

سنة 2023: النسبة = 0.994 رغم الانخفاض الطفيف مقارنة بعام 2022، إلا أن المؤسسة ما تزال تمول تقريباً كامل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة. هذه النسبة تعكس محافظة المؤسسة على نفس السياسة المالية الآمنة وتؤكد استمرارية الاستقلالية التمويلية.

مقارنة بين السنتين: تعكس نسبة التمويل الذاتي قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على الأموال الخاصة فقط. نلاحظ أن النسبة قاربت الواحد الصحيح في كل من السنتين، مما يعني أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة تقريباً كلياً من مصادرها الذاتية دون الحاجة إلى التمويل الخارجي، رغم التراجع الطفيف من 0.999 في

2022 إلى 0.994 في 2023، إلا أن هذا الانخفاض يظل طفيفا ولا يغير من القراءة العامة الإيجابية، بل يمكن اعتباره ضمن هامش التذبذب الطبيعي في السياسة التمويلية، هذا التوجه يعكس إستراتيجية محافظة تعتمد على تقليص المخاطر المالية من خلال تقليل اللجوء إلى الديون لتمويل الأصول طويلة الأجل.

- نسبة الاستقلالية المالية:

سنة 2022: النسبة=2.703 تفيد بأن أموال المؤسسة الخاصة تغطي ديونها بمقدار 2.7 مرة، وهي نسبة إيجابية توجي بأن المؤسسة لا تعتمد بشكل مفرط على الديون. ارتفاع هذه النسبة يشير إلى بنية مالية سليمة تعزز الثقة في قدرتها على سداد التزاماتها.

سنة 2023: النسبة=3.08 تحسن ملحوظ مقارنة بالسنة السابقة، مما يعني أن المؤسسة أصبحت أقل اعتماداً على الديون، إذ باتت أموالها الخاصة تغطي ديونها بأكثر من ثلاث مرات، ما يعزز مرونتها المالية وقدرتها على مجابهة الصدمات.

مقارنة بين السنتين: مثل هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها من خلال أموالها الخاصة ويعد تجاوز النسبة لـ 1 مؤشراً على قوة الاستقلال المالي، نلاحظ تحسناً ملحوظاً في هذه النسبة خلال 2023، حيث ارتفعت من 2.703 إلى 3.081، ما يشير إلى أن المؤسسة أصبحت أكثر استقلالية في تمويل أنشطتها وأقل اعتماداً على الديون، هذا الارتفاع يظهر أن المؤسسة عززت قاعدة أموالها الخاصة أو خفضت التزاماتها، مما يعزز من مصداقيتها المالية وقدرتها على تمويل توسعها الداخلي دون الحاجة إلى اقتراض خارجي.

- نسبة التمويل الخارجي

سنة 2022: النسبة=0.183 تشير هذه النسبة إلى أن 18.3% فقط من أصول المؤسسة تم تمويلها من مصادر خارجية (ديون)، وهو مستوى منخفض نسبياً ويظهر توجهها نحو تقليل الاعتماد على القروض، مما يقلل من أعباء الفوائد والمخاطر المالية على المدى الطويل

سنة 2023: النسبة=0.173 انخفضت هذه النسبة مقارنة بسنة 2022، وهو مؤشر إيجابي يدل على استمرار المؤسسة في تقليص اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي. وهذا ما يعكس تحسناً في هيكل رأس المال وتوجهها أكبر نحو تمويل ذاتي.

مقارنة بين السنتين: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي (الديون) مقارنة بإجمالي الأصول، ويعد الانخفاض في هذه النسبة إشارة إيجابية إلى تحسن الوضع المالي وتقليص مستوى الرفع المالي، انخفاض هذه النسبة من 18.3% في 2022 إلى 17.3% في 2023 يعكس توجهها مستمراً نحو تقليل الاعتماد على الديون وتعزيز التمويل الذاتي، كما أن بقاء هذه النسبة دون 0.2 يبرز أن المؤسسة تتمتع ببنية مالية متينة، تقلل من تعرضها لمخاطر السوق والتقلبات في أسعار الفائدة.

حساب نسب الربحية

الجدول رقم (7): حساب نسب الربحية

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
1.19	10.539	صافي الربح بعد الضرائب ÷ المبيعات	نسبة هامش الربح الصافي
0.026	0.0073	صافي الربح ÷ إجمالي الأصول	نسبة العائد على الاستثمار
0.0488	0.0148	صافي الربح بعد الضرائب ÷ حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم (03-02-01)

التعليق:

- نسبة هامش الربح الصافي :

سنة 2022: النسبة=10.539 تعكس هذه النسبة أداء جيداً في تحقيق الأرباح من المبيعات، حيث تمكنت الشركة من تحويل أكثر من 10% من المبيعات إلى أرباح صافية بعد الضرائب، تشير هذه النسبة إلى وجود كفاءة في إدارة التكاليف وتحقيق هوامش ربحية معقولة.

سنة 2023: النسبة=1.19 شهدت الشركة تراجعاً حاداً في هامش الربح الصناعي الصافي، حيث لم تتجاوز الأرباح الصافية 1.19% من المبيعات، يعكس هذا انخفاضاً كبيراً في كفاءة التشغيل، وربما زيادة في التكاليف أو انخفاض في الأسعار أو المبيعات دون انخفاض متناسب في المصاريف.

مقارنة بين السنتين: هناك تدهور حاد بنسبة تفوق 89% في الهامش بين السنتين، يشير ذلك إلى ضعف في الربحية التشغيلية سنة 2023 رغم إمكانية تحسن مؤشرات أخرى.

- نسبة العائد على الاستثمار:

سنة 2022: النسبة=0.0073 هذه النسبة منخفضة، وتدل على أن الشركة لم تحقق عوائد مرضية على الأصول المستخدمة، ما قد يشير إلى ضعف في استغلال الأصول لتحقيق الأرباح.

سنة 2023: النسبة=0.026 تحسنت النسبة مقارنة بالسنة السابقة، مما يدل على تحسن في كفاءة استثمار الأصول بالرغم من تراجع هامش الربح.

مقارنة بين السنتين: ارتفعت النسبة بأكثر من ثلاثة أضعاف، يمكن القول أن الشركة قد بدأت تحسن استخدام أصولها، سواء بتخفيض الأصول غير المنتجة أو بتحقيق أرباح أعلى من كل وحدة أصول.

نسبة العائد على حقوق الملكية:

سنة 2022: النسبة=0.0148 تدل النسبة على ضعف في تحقيق عائد على استثمارات الملاك، مما قد يشير

إلى تدني الربحية أو وجود رأسمال غير مستغل بكفاءة

سنة 2023: النسبة=0.0488 تحسن كبير في العائد على حقوق الملكية، مما يعني أن الشركة أصبحت تولد ربحاً

أكبر لكل دينار من حقوق الملكية، وقد يعود ذلك إلى تحسن إدارة الموارد أو انخفاض حجم حقوق الملكية.

مقارنة بين السنتين: النسبة أكثر من تضاعفت ثلاث مرات، تشير إلى تحسن في العائد للملاك رغم ضعف هامش

الربح، ما قد يعني تحسن في الهيكل المالي أو تقليص في حقوق الملكية.

الفرع الخامس: حساب نسب المردودية

الجدول رقم(8): حساب نسب المردودية

النسبة %		العلاقة	البيان
2023	2022		
0.041	0.0159	النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ مجموع الأصول الاقتصادية	المردودية الاقتصادية
0.048	0.0148	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	المردودية المالية
0.0333	0.0206	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة الملحق رقم(03-01)

التعليق:

المردودية الاقتصادية:

سنة 2022: النسبة=0.0159 تشير قيمة المردودية الاقتصادية لسنة 2022 والمقدّرة بـ 0.0159 (أي 1.59%) إلى

ضعف قدرة المؤسسة على توليد أرباح من استثمارات الكلية خلال تلك السنة. وتعد هذه النسبة منخفضة

مقارنةً بالمعايير العامة للمردودية الاقتصادية، مما يعكس وجود مشاكل محتملة في:

- كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية (الأصول).

- ضعف المردود على الاستثمارات.

- ارتفاع التكاليف التشغيلية أو تدني الإنتاجية.

قد تكون هذه النتيجة ناتجة عن ظروف خارجية كالتقلبات الاقتصادية أو منافسة قوية، أو داخلية مثل ضعف في الإدارة المالية أو التشغيلية.

سنة 2023: النسبة=0.041 في سنة 2023، تحسنت المردودية الاقتصادية إلى 0.041 (أي 4.1%)، ما يعد تطوراً ملحوظاً مقارنة بسنة 2022، هذه الزيادة قد تعود إلى:

- تحسينات في إدارة الموارد وتحقيق كفاءة تشغيلية أفضل.

- ارتفاع في حجم المبيعات أو تحسن في هامش الربح.

- تقليص النفقات أو رفع كفاءة الاستثمار.

ورغم أن النسبة لا تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق أداء اقتصادي قوي، إلا أنها تمثل إشارة إيجابية إلى تحسن الوضع الاقتصادي للمؤسسة.

مقارنة بين السنتين: عند المقارنة بين سنتي 2022 و2023، نلاحظ تحسناً في المردودية الاقتصادية بنسبة تفوق 157% (من 1.59% إلى 4.1%)، مما يدل على تطور إيجابي في أداء المؤسسة. ومع ذلك، تبقى المردودية دون المستوى المقبول في القطاعات الاقتصادية ذات الأداء الجيد، الأمر الذي يشير إلى ضرورة:

- مواصلة تحسين الكفاءة التشغيلية.

- مراجعة هيكل التكاليف.

- دراسة فرص التوسع والنمو المدروس لزيادة العائد على الاستثمارات.

بالتالي، يمكن القول إن المؤسسة تسير في الاتجاه الصحيح، لكنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهود لبلوغ مستويات مرضية من المردودية الاقتصادية.

- المردودية المالية

سنة 2022: النسبة=0.0148 وبالتالي بلغت المردودية المالية في سنة 2022 نسبة 0.0148 أي (1.48%)، وهي نسبة منخفضة جداً، ما يشير إلى ضعف قدرة المؤسسة على تحقيق عائد لحملة حقوق الملكية ويفسر ذلك بعدة عوامل محتملة منها:

- تدني الأرباح الصافية مقارنة بحجم حقوق الملكية.

- ضعف الأداء العام للمؤسسة خلال السنة.

- إمكانية وجود تمويل ذاتي مرتفع دون استغلال فعال له.

هذه النسبة توجي بأن المؤسسة لم تكن تحقق عوائد مجزية للمساهمين، مما قد يؤثر على جاذبيتها للاستثمار في تلك الفترة.

سنة 2023: النسبة=0.048 وبالتالي تحسنت المردودية المالية سنة 2023 لتبلغ 0.048 أي (4.8%)، وهو ما يمثل تطوراً ملحوظاً مقارنة بالسنة السابقة، هذه النسبة تعكس أداء مالياً أفضل، وقد تكون ناتجة عن:

- ارتفاع صافي الربح خلال السنة.

- إدارة أكثر كفاءة للتمويل الذاتي.

- استغلال أفضل للموارد المالية في تحقيق العوائد.

رغم أن النسبة لا تزال منخفضة نسبياً، فإنها تعكس تحسناً إيجابياً ومؤشراً على الاتجاه التصاعدي للأداء المالي.

مقارنة بين السنتين: ارتفعت المردودية المالية من 1.48% إلى 4.8%، وهو تحسن جدير بالملاحظة. هذا التطور يظهر:

- أن المؤسسة نجحت في تحسين أدائها المالي.

- إمكانية وجود سياسات مالية أو تشغيلية أكثر فعالية.

- أثر إيجابي ناتج عن التحكم في التكاليف أو زيادة الأرباح.

لكن رغم هذا التحسن، فإن النسبة لا تزال دون المعدلات المثالية في بعض القطاعات، مما يدل على الحاجة إلى مواصلة الجهود في تحسين مردودية حقوق الملكية.

المردودية التجارية:

سنة 2022: النسبة=0.0206 بلغت المردودية التجارية في سنة 2022 نسبة 0.0206 (أي 2.06%)، وهي نسبة ضعيفة، وتشير إلى أن كل وحدة من المبيعات قد حققت ربحاً ضئيلاً جداً. هذه النتيجة تعكس:

- انخفاض هامش الربح التجاري.

- ارتفاع تكاليف البيع أو ضعف التسعير.

- ضعف الكفاءة التسويقية أو انخفاض حجم المبيعات.

وتعني هذه النسبة أن المؤسسة لم تكن تحقق قيمة مضافة كبيرة من نشاطها التجاري، مما يستدعي مراجعة سياسات التسويق والتسعير.

سنة 2023: النسبة=0.0333 شهدت المردودية التجارية تحسناً لتصل إلى 0.0333 (أي 3.33%) في سنة 2023، وهي زيادة ملحوظة بالمقارنة مع سنة 2022، يعكس هذا التحسن:

- ارتفاعاً في هامش الربح المحقق من المبيعات.

- تحسناً في كفاءة إدارة النشاط التجاري (كالتوزيع والتسويق).

- إمكانية انخفاض في تكاليف البيع أو تحسّن في سياسة الأسعار.

ورغم أن النسبة لا تزال محدودة نسبياً، فإن الاتجاه إيجابي ويدل على تطور في أداء المؤسسة التجاري.

مقارنة بين السنتين: التحسن من 2.06% إلى 3.33% يعادل زيادة بنحو 61.6% و هو تحسن جيد يدل على تحسن في الربحية المرتبطة بالمبيعات.

نتائج الدراسة:

- سجلت المؤسسة تحسناً في كفاءة استغلال أصولها، حيث ارتفعت معدلات دوران الأصول الإجمالية والثابتة والمتداولة، مما يدل على فعالية أكبر في توليد النشاط من الموارد المتاحة.
- حافظت المؤسسة على رأس مال عامل موجب خلال السنتين، ما يشير إلى توازن نسبي في الهيكل المالي، رغم استمرار عجز الخزينة نتيجة ارتفاع احتياج رأس المال العامل.
- شهدت نسب السيولة العامة والمختصرة تحسناً طفيفاً، مما يعكس قدرة أفضل على تغطية الاقتراحات: بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم الالتزامات قصيرة الأجل، في حين بقيت السيولة الفورية ضعيفة، وهو ما يدل على استمرار هشاشة الوضعية النقدية العاجلة.
- أظهرت المؤسسة استقراراً في هيكل التمويل، من خلال اعتمادها الكبير على التمويل الذاتي والدائم، مع تحسن نسبي في نسبة الاستقلالية المالية وتراجع في التمويل الخارجي، ما يعزز الأمان المالي.
- حققت المؤسسة تحسناً ملحوظاً في الربحية، من خلال ارتفاع النتيجة الصافية وتطور مؤشرات المردودية الاقتصادية والمالية والتجارية، بالإضافة إلى تحسن العائد على الاستثمار وحقوق الملكية.
- تراجع هامش الربح الصافي رغم تحسن الربحية العامة، ما قد يعكس ارتفاع التكاليف أو ضغطاً تنافسياً على الأسعار.
- سجل تطور إيجابي في دورة الاستغلال، حيث تقلصت مدة تحصيل الديون من الزبائن بشكل معتبر، في حين ارتفعت مدة تسديد الموردين، ما قد يشير إلى لجوء المؤسسة لتأخير الدفع كآلية لتحسين السيولة.

- بشكل عام، تُظهر المؤسسة توجهًا نحو التحسن المالي والاستقرار الهيكلي، إلا أن بعض المؤشرات، خصوصًا المتعلقة بالسيولة الفورية وهوامش الأرباح، لا تزال تتطلب متابعة دقيقة وإجراءات داعمة لتحقيق استدامة الأداء الإيجابي.
- جملة من الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين استخدام أدوات التحليل المالي بما يخدم إستراتيجية النمو والربحية في المؤسسة الاقتصادية، ومن بين هذه الاقتراحات:
 - التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة؛
 - ضرورة تعزيز ثقافة التحليل المالي داخل المؤسسات من خلال تكوين وتأطير الإطارات المالية، بما يضمن استخداما فعالا للأدوات التحليلية في اتخاذ القرارات؛
 - إجراء تقييم دوري لأداء المؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي، وربطها بالأهداف الإستراتيجية للنمو والربحية؛
 - ضرورة إعداد برامج لمقارنة نتائج الأداء الفعلي بالأداء الواجب تحقيقه أي النتائج المرجو تحقيقها.

الخاتمة:

- في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وتزايد حدة المنافسة، أضحت المؤسسات الاقتصادية في حاجة ماسة إلى أدوات فعالة تمكنها من مراقبة أدائها وتوجيه استراتيجياتها نحو تحقيق النمو والربحية، ومن بين أبرز هذه الأدوات، يبرز التحليل المالي كآلية ضرورية لفهم الواقع المالي واتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية دقيقة، فهو بمثابة البوصلة التي تساعد المسيرين على استشراف المستقبل وضبط التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة.
- وانطلاقاً من هذا الإطار، جاءت دراستنا لتُسلط الضوء على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم أداء وتشخيص وضعية الشركة محل الدراسة، من خلال دراسة تطبيقية على شركة كوندور Condor، التي تعد من بين المؤسسات الجزائرية الرائدة في مجال الإلكترونيات والصناعات الكهرو منزلية، مما أتاح لنا فرصة تقييم فعالية هذه الأدوات في الواقع العملي.
- نتائج اختبار الفرضيات: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:
 - الفرضية الأولى: صحيحة
 - إذ تبين من خلال الدراسة أن المؤسسة تعتمد على مؤشرات ونسب مالية أساسية مثل السيولة، المردودية والملاءة المالية، ما يوفر قراءة كمية دقيقة للوضع المالي ويعزز الرقابة المالية من قبل الملاك دعماً لنظرية الوكالة.
 - الفرضية الثانية: صحيحة
 - أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسة توظف أدوات التحليل المالي التقليدية مثل التحليل الأفقي والعمودي، إلى جانب أدوات حديثة كتحليل التدفقات النقدية، ما يمكنها من تشخيص دقيق للوضعية المالية.
 - الفرضية الثالثة: صحيحة

من خلال التحليل المالي للفترة المدروسة، يمكن القول أن التحليل المالي ساهم كشف نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف، ودعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية وفق الرقابة المالية.

الاقتراحات والتوصيات:

- تعزيز الرقابة المالية الداخلية من خلال تقوية التدقيق الداخلي وتحسين متابعة الذمم المدينة والمخزون؛
- رفع مستوى الشفافية والإفصاح المالي عبر تقارير دورية دقيقة واعتماد المعايير المحاسبية الدولية؛
- تحسين إدارة رأس المال العامل بتقليص مدة التحصيل وتقليل المخزون غير الضروري؛
- معالجة ضعف السيولة بإعادة هيكلة الديون قصيرة الأجل ورفع مستوى الاحتياطي النقدي؛
- رفع الربحية ومراقبة التكاليف من خلال تحسين عمليات الإنتاج وتحديث سياسة التسعير؛
- تعزيز الحوكمة وربطها بنظرية الوكالة عبر مواءمة حوافز المديرين مع الأداء المالي وتقوية لجان الرقابة؛
- اعتماد التحليل المالي كأداة مستمرة لاتخاذ القرار من خلال تقارير دورية وتفعيل مؤشرات الإنذار المبكر؛
- وضع سياسة واضحة لإدارة المخاطر تغطي مخاطر السيولة والربحية وتضع خطاً للتعامل معها؛
- تنويع مصادر التمويل عبر استقطاب مستثمرين جدد أو اللجوء لبدائل تمويل أقل تكلفة.
- تعزيز التدريب والتكوين المالي للمديرين لرفع كفاءتهم في استخدام الأدوات المالية واتخاذ قرارات أدق

5. قائمة المراجع:

1. إلياس بن ساسي. (2020). *التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. رضوان باصور. (2018). *دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات*. الجزائر: أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3.
3. عبد الحميد بلهادف، و ابوبكر نبق. (جانفي 2025). أثر التحليل المالي للقوائم المالية على تقييم الأداء المالي. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، صفحة 5.
4. عبد الرحمان بن الدين. (2022). أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسات عند الاندماج. *مجلة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة*، صفحة 6.
5. مبارك لسلوس. (2012). *التسيير المالي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. محمود عبد الحليم الخلايلة. (2014). *التحليل المالي باستخدام البيانات المالية*. عمان: دارو ائل للنشر والتوزيع.
7. منير عوادي. (2020). *استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية*. الجزائر: أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3